

الأمة بين الجغرافيا الذهنية والواقع السياسي

■ محمد الحدّاد ■

يُعد مفهوم الأمة بقوة - في ظل مسلسل الثورات العربية الراهنة - باحثاً له عن موقع جديد في خارطة سياسية وثقافية تشهد نقضاً وإبراماً لم يسبق لهما مثل منذ أكثر من نصف قرن. وليس المقصود بهذا القول أن هذا المفهوم كان غائباً عن التداول في العقود الماضية، كلا؛ لقد كان حاضراً باستمرار في الخطابات السائدة؛ لكن حضوره كان رخواً، يعبر عن نوايا أكثر من تعبيره عن إستراتيجيات، ومن باب أولى أنه لم يكن يعبر عن مرجعية واقعية أو حالة تعيشها الشعوب وتشعر بها في حياتها اليومية.

قبل ذلك، وفي عصر الإمبراطورية العثمانية، كان مفهوم الأمة يعبر عن واقع مُتمّاهٍ بحدود تلك الإمبراطورية وبالولاء لسلطانها. وعلى عكس ما

■ باحث وأكاديمي من تونس.

يظن البعض، كان هذا المفهوم سياسياً ودينياً في آن واحد؛ لأنه كان يستوعب النظام المركب الذي طبع تلك الإمبراطورية وجعلها متعدّدة الأديان والأعراق، وفي الآن ذاته إمبراطورية إسلامية سُنّية، فكان دافع البعض للولاء إليها دينياً، ودافع البعض الآخر سلطانياً ومصالحياً يرتبط بما وفرته الإمبراطورية أيام عزها من امتيازات واسعة لغير المسلمين المقيمين فيها، قبل أن تنعكس أزمته على واقع تلك الأقليات وتتغير العلاقة بين المركز والأطراف، ويترتب على ذلك تحوّل في مفهوم الأمة التي بات مصطبغاً بصبغة دينية أكثر قوة.

الواقع أن ازدواج مفهوم الأمة وتلونه بلونين، سياسي وديني، كان الميسم الطاغي في تلك الفترة، فترة ازدهار الإمبراطورية، ناهيك أن عدد المسيحيين في عاصمة الخلافة كان يضاها عدد المسلمين خلال القرن الثامن عشر، وأن المناصب الإدارية كانت تسند على أساس الولاء قبل كل اعتبار آخر، بما يسمح بالحديث عن مسار «علمنة» عثماني، كان يوازي ويختلف عن مسار العلمنة التي شهدته أوروبا في فترة موازية، فلئن اختلف المساران في التفاصيل فقد التقيا في مبدأ أساسي هو التمييز بين الجدارة الدينية والجدارة المدنية، على أساس أن العلم والاستقامة الدينيين مطلوبان وأساسيان فيما يخص المناصب الدينية، أما مناصب الدولة فتخضع لضوابط مختلفة، وقد لا تكون الاعتبار الدينية فيها إلا اعتبارات من باب النوافل لا الشروط.

لقد كان هذا المسار مختلفاً بين «العلمانيين»؛ لأن تلك التي تطورت في أوروبا، وأدت إلى فصل مفهوم الأمة عن كل بعد ديني إنما جاءت نتيجة انقسام داخلي حاد في صلب المسيحية، لم يتيسر حلُّه بالطرق التقليدية، ولم تنفع معه المجادلات اللاهوتية في إعادة

الوحدة للكنيسة الممزقة بين دعاة التقليد ودعاة الإصلاح، ولم تكفِ قرارات الحرمان الصادرة عن رأس الكنيسة في إثناء أمراء وإقطاعيين عن مساندة الأطروحات الإصلاحية، وعاش الغرب حروباً دينية طاحنة استمرت قرنين، وأدت إلى هلاك الآلاف من البشر، ما دفع الساسة إلى الضغط باتجاه الفصل بين قضايا الدين والإيمان من جهة، وقضايا المدينة والسياسة من جهة أخرى، فأصبحت الأمة مفهوماً سياسياً بحتاً، والولاء لصاحب الدولة مقدماً على كل ولاء آخر، وغاية الدولة القومية أن تتخلص من كل وصاية خارجية، وتقوم على سيادة الشعب، ومن بين الوصايا المرفوضة تلك التي كان يمارسها رأس الكنيسة عندما كان يصبغ الشرعية على جهاز الحكم، ويتدخل في دواليب السياسة بفضل الجهاز الديني النافذ والمتضخم الوظائف في ذلك العصر، فقد كان معنياً بالتعليم والسجل المدني والوعظ والإرشاد والتوجيه الأخلاقي للأمة، ولم تكن الثقافة في جزئها الأكبر إلا ثقافة دينية. وعلى هذا الأساس فإن مسار العلمنة جاء نتيجة الاختلاف في تأويل الدين الواحد، فأنحسر شيئاً فشيئاً استعمال مرادفات كلمة أمة لدى الغربيين فيما يتصل بالشأن الديني، وأصبح الانتماء الديني يتحدّد على أساس الكنيسة، فتعدّدت الولاءات بتعدّد الكنائس، حتى بلغ هذا المسار أقصاه في شمال القارة الأمريكية حيث الحرية الدينية حرية مطلقة، بما يمكن كل مجموعة من أن تعلن متى أرادت إنشاء كنيستها واستقلالها بشأنها، أما الأمة بالمعنى السياسي فلا ينازع فيها أحد.

فبفضل مسار العلمنة أصبحت الكنيسة تنظيماً اجتماعياً، أو ما نطلق عليه اليوم بالمؤسسة، وأصبحت العلاقة بينها وبين الدولة - وهي مؤسسة أخرى - علاقة تعاقدية؛ فينظر إلى الدولة على أنها المعبر عن الأمة؛ لأنها تجمع الناس حول قواعد عيش مشتركة تهم الجانب

المدني من حياتهم؛ بينما تتعدّد الكنائس بتعدّد تصورات الناس في ميادين العقيدة والإيمان.

ويجدر بنا أن نصح هنا فكرة شائعة قد تتبادر إلى الأذهان في هذا المقام، وهي أن الكنيسة لم تكن تعني في الأصل مؤسسة بالمعنى الإداري والقانوني، بل لا تعني ذلك إلى اليوم من وجهة نظر إيمانية خالصة؛ وإنما كانت الكنيسة لدى المسيحيين جسد المسيح وروحه حاليّين في جموع المؤمنين عبر العصور لتحقيق الخلاص، وليس التنظيم الإداري للكنيسة إلا الجزء الأقل شأنًا، مقابل الكنيسة الروحية التي هي الكنيسة الحقيقية وسبيل الخلاص، لذلك اتجه المصلحون الدينيون يطالبون بإلغاء كنيسة الرسوم لاستعادة الكنيسة الروحية، واتهموا البابوات بالتدجيل؛ لأنهم أحلوا الرسم مقام الروح، وأشخاصهم محل المخلص. بيد أن التاريخ ينتهي دائماً بفرض وقائعه العنيدة، فقد عادت التيارات الإصلاحية فأنشأت بدورها كنائسها، وتعاملت الحكومات والدول مع الكنائس المختلفة بصفة المؤسسات الاجتماعية بصرف النظر عن الخلفيات الميتافيزيقية التي تجمعها بأتباعها. وقد ترتب على ذلك اضمحلال المفهوم الديني للأمة في المسار المسيحي الغربي، مفسحاً المجال لظهور مفهوم الشعب والوطنية والقومية، مقابل مفهوم الكنيسة في مجال الولاء الديني.

أما مسار «العلمنة» العثمانية فقد اتجه إلى عكس ذلك فقوي فيه مفهوم الأمة متقبلاً التنوع الديني على أنه تنوع في جسم هذه الأمة، يشمل التعدّد داخل الدين الإسلامي (المذاهب الفقهية والطرق الصوفية) والتعدّد داخل الدائرة الدينية الكتابية، في تواصل مع الروح الإسلامية التي تستعلي على الأديان الأخرى؛ لكنها لا تلغيها. وعليه، فقد

حلّ مفهوم الأمة مع توالي العصور مفهوماً مركزياً، وأصبحت الدولة جزءاً منه لا خارجاً عنه، كما أصبحت تضم ولاء لا يقتصر على دين واحد؛ بل يشمل كل ولاء يدين للسلطان بالطاعة.

وقد ترتب على أزمة الخلافة الإسلامية اهتزاز لمفهوم الأمة، فلم يعد التكامل قائماً بين الولاء للأمة سياسياً والولاء للأمة دينياً. الولاء السياسي كان يفترض الخضوع للسلطنة مقابل التمتع بالحرية الدينية، في إطار تنظيم ملىّ مستوحى من الروح الإسلامية، وهذا أفق قد تراجعت جاذبيته لدى أقلييات تافت أن تخرج عن أن تكون جزءاً

... ولا ينفك اللفظان:
«مسلم» بمعنى الانتماء
إلى دين الإسلام،
و«إسلامي» بمعنى الانتماء
إلى الحضارة التي شيدت
بعد ظهور الإسلام

من أمة وتعلن أنها أمة، فأعلنت استقلالها القومي، وتمتعت بديانتها القومية بدل تسامح لا يخلو في جانب منه من رضا بوضع الأدنى ولو رمزياً. والولاء الديني يفترض أن طاعة السلطان من طاعة الله مهما كانت أفعال السلطان وسياساته، وهذا أيضاً ما أصبح محلّ نظر ممن دعوا إلى العودة إلى أصول

الدين للفصل بين الله والسلطان وبين القرآن والفرمان، فأنحلت من رقبة المسلم السني البيعة بدافع الدين إلا من كان مباحياً لضرورات السلطان، وكانت المحصلة النهائية لهذا وذاك أن الأمة بالمعنيين: السياسي والديني قد أصبحت غائمة الحدود مضطربة الرسوم، ليست دالاً على مدلول معلوم، ولا إشارة إلى واقع محسوس. وإنما هي جغرافيا ذهنية أخذت مكان ما كان يمثل فعلاً جغرافيا طبيعية وبشرية.

ولما انهارت الإمبراطورية وانقسمت رقعتها إلى دول أصبح مفهوم الأمة مفهوماً عجباً، انفصل منه الدال عن المدلول بما لم يعهد فيما

سبق، فقد قامت دول معينة الحدود؛ لكنها لا تجرأ أن تعدّ نفسها أمماً، وهوت إمبراطورية مترامية الأطراف؛ لكن ذكرها أصبح حدود الأمة في الذهن والمنشود. وقام مفهوم الشعب للدلالة على الجزئي دون أن يبلغ مقام الأمة الكلي؛ بل الشعب مفهوم يقف عند حدود الدولة، والأمة مفهوم يتخطى كليهما؛ أي الشعب والدولة، فلا يستقرّ عند حدّ أو تعيين. وغاية الأمر أنه أصبح منعوتاً يتنازعه نعتان؛ إذ افترق الولاء بين أمة عربية وأمة إسلامية، كلاهما بناء ذهني لا واقع، ومنشود لا موجود، ومع ذلك فقد تغلب لفظ الأمة على كل استعمال، وتباعدت الجغرافيا الذهنية عن الجغرافيا الحسية تباعداً مفرطاً.

قد يكون من الجدير هنا أن نشير إلى ظهور لفظتين: أولى ثم ثانية، تأخذان من الأمة بعض دلالاتها؛ لكنهما لا تحلان محلها أو تزاخمانها مزاحمة جادة؛ فأما الأولى فقديمة أعيد رسم معناها، وأما الثانية فحادثة لفظاً ومعنى؛ فالأولى لفظة «جماعة» التي أصبحت تعني لدى بعض التيارات النواة الصلبة للأمة الساعية إلى استعادة حدودها المفرط فيها وعزتها التي فعل فيها الدهر فعله، فالجماعة مثل الحامض النووي لجسم أشرف على الضياع؛ لكنه قابل لأن يبعث من جديد، لذلك قُدّت الجماعة على مقاس الأمة، على رأسها أمير مثلما كان للأمة سلطان، وفي أعناق أتباعها طاعة تضاهي بيعة السلطان سابقاً. والثانية لفظة «هوية» وهي من غرائب المحدثات؛ فقد كان الأولى أن يقال: «أنية» من الأنا، وليس هوية من الـ«هو»، ما دام المقصود تحديد الذات لا تحديد الآخر، بدليل أننا نقابلها بلفظة «الغيرية» والغير يشار إليه بـ«هو» لا يتنازع في ذلك اثنان. ولقد أصبحت لفظة «هوية» لدى البعض تعبيراً ملطفاً عن لفظة «جماعة»، وهي بدورها صياغة كمنوية للأمة المنشودة، مع أن المرجح أن من صاغها أولاً قد أراد من

اللفظة استدراج مستعملي اللغة لبدل عن كلمة أمة لا يتقيد بمدلولاتها القديمة، لكن الدلالة العربية تأبى أن يتغير المدلول مع تغير الدال، لذلك تطرح اليوم قضية «تحديد الهوية» كما كانت تطرح بالأمس قضية تحديد الأمة، والناس لا ينتبهون إلى أنهم يعالجون واقعاً ذهنياً لا واقعاً سياسياً، وأن المهمة الأولى للدساتير أن تضع نظاماً للدولة على أساس المواطنة، لا أن تضع نظاماً للأمة على أساس الهوية، فالدستور نصّ قانوني لا نصّ فلسفي، يضع قواعد التعايش الظاهري المشترك بين المجموعة ولا يحمل أكثر من ذلك.

لكن السؤال الأكبر المتخفي من وراء اختلاف المصطلحات والألفاظ إنما هو: من ينطق اليوم باسم الأمة ويمثلها؟

ذكرنا أن دعوات الأمة المتماهية مع الوطن قد خفت في العالم العربي؛ بل كادت تنقرض، فلم يعد يسمع صوت لمن كانوا ينادون بأمة مصرية أو تونسية أو عراقية، وقد اكتفى هؤلاء بوطن أو بلاد أو دولة، بمعنى كيان قائم على أساس الجغرافيا والمواطنة. غير أن هذا الكيان يظل ضعيف الشرعية ما دام مفهوم الأمة أقوى من مفهوم الوطن ومفهوم الهوية أقوى من مفهوم المواطنة، فهو كيان يخضع مع الثورات العربية الراهنة لضغط شديد كي يكون تحت وصاية الجماعة التي تمثل روح الأمة والهوية، مع ما يترتب على ذلك من هشاشته ككيان بسبب تعدد الجماعات التي تطالب بالوصاية، وتناقض المصالح بينها.

كذلك ضعف النزاع بين دعاة الأمة العربية ودعاة الأمة الإسلامية لصالح الطرف الثاني، وكثيراً ما أصبحت العروبة تبع الإسلام، والنعت «عربي إسلامي» بديلاً عن اختلافات الأمس. فيما يضيق الاستعمال الحضاري لكلمة إسلام لصالح استعمال ديني ومذهبي، فقد كانت

كلمة إسلامي في عقود سابقة تعني كل الإنجازات الحضارية، ومنها ما لم يكن دينياً أو ما لم يبدهه مسلمون بالمعنى الديني؛ بيد أن أزمة المجتمع الحديث قد انعكست على تصور الناس لحقيقة المجتمع القديم، فضيق مجال الانتماء تاريخياً وحاضراً، ولم يعد إسلامياً ما كان كذلك منذ عهد قريب، ولا ينفك اللفظان: «مسلم» بمعنى الانتماء إلى دين الإسلام، و«إسلامي» بمعنى الانتماء إلى الحضارة التي شيدت بعد ظهور الإسلام يتداغمان ويختلطان؛ بل إن جماعات الإسلام السياسي قد استحوذت على لفظة «إسلامي» لنفسها لتصبح تخصيص عام، بعد أن كانت عموم خاص، فزاد الأمر ضيقاً في النظرة إلى مشروعية الأمة ماضياً وحاضراً. وتلك الجماعات هي قطعاً أكبر مستفيد من الخلط بين مسلم وإسلامي من زاويتين: زاوية حصر كل حضارة الأمة الإسلامية في المجال الديني وحده، مع أن هذه الحضارة كانت أيضاً فلسفة وأدباً وفنوناً، وكان جانب القوة فيها أنها وفّرت مجال الإبداع للجميع، ولم تحصره بمن كان على دين الأغلبية.

وزاوية جعل الإسلامي بمعنى المنتمي إلى تلك الجماعات فهو المعبر بامتياز عن روح الأمة وأن المسلم مقصّر في حق الأمة ما لم يتحوّل إلى إسلامي. فالأمر كما ذكرنا: بقدر ما تضيق فرص التعايش بين المواطنين أنياً تضيق تصوراتهم للأمة تاريخياً حتى يرسموها في صورة ما هم عليه اليوم من عنف وإقصاء وتناحر.

على أن تضيق مفهوم الأمة ليرتدّ إلى الجماعة، وتضيق «جماعة» لتصبح الفرقة الناجية، لا يمنعان من أن هذا المفهوم الخطير؛ أي الأمة؛ قد أصبح محل نزاع بين التيارات التي تسعى إلى احتكار التمثيلية الدينية في المجتمع، وهي أساساً الإسلام الثقافي المتجسد في عقائد

وسلوك العدد الأكبر من أفراد المسلمين الذين يمثل الدين بالنسبة إليهم ثقافة اجتماعية متوارثة، وإسلام المؤسسات التقليدية باتجاهيها الفقهي والصوفي، وحركات الإسلام السياسي.

فمن وجهة نظر الإسلام الثقافي تمثل الأمة معطى ما قبلياً وتلقائياً لا يحتاج إلى الضبط والتقنين، وهناك شعور قوي بالانتماء إلى «أمة» والتفاعل مع قضاياها ومشاغها نرى أثره في تداعيات كل حدث يقع في العالم الإسلامي على بقية أجزاء هذا العالم، فقد كان للثورة الإيرانية سنة 1979 تداعيات على كل المجتمعات الإسلامية، وكذلك

ومن المرجح أن الثورات العربية ستدفع إلى مزيد من دعم حضور «الأمة» عرضاً وطلباً في السوق الاصطلاحية والمفهومية

الأمر بعد وصول حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا سنة 2002، ونرى اليوم كيف أن انتفاضة الشباب التونسي قد أشعلت نار الثورة في أكثر من بلد عربي، ولا تزال المظلمة الفلسطينية راسخة في شعور العرب والمسلمين رغم ما تردى فيه القرار السياسي الفلسطيني من فساد ورداءة وصراع منذ عقود

عديدة. فهذه الوقائع تؤكد وجود تقارب شعوري بين المجتمعات العربية والإسلامية هو محصلة اشتراك تاريخي في الثقافة والمصير؛ لكنه لا يمثل في ذاته اتفاقاً سياسياً، وإنما الثقافة هنا معطى أنتربولوجي يحدّد لدى مجموعة بشرية آليات متقاربة في التفكير والسلوك، دون أن ترقى تلك الآليات إلى مستوى الضبط والتقنين الصارمين، أو في عبارة أخرى: دون أن يتحول الشعور بالتقارب بين مجموعات بشرية إلى انتماء منضبط إلى جماعة واحدة.

ويستفيد الإسلام المؤسسات باتجاهيه الفقهي والصوفي من هذا

الشعور، فيحاول ترجمته إلى مجموعة من المحددات العقائدية والسلوكية العامة، علماً بأن الإسلام المؤسساتي يتسم بالانضباط في مستوى عرض هذه المحددات مقابل الكثير من الواقعية والمرونة في مستوى محاكمة الناس على تطبيقها، فهو من جهة أولى وريث خطاب تناقلته الأجيال على مدى قرون، فارتقى من مستوى الشعور إلى مستوى الانتظام والتقنين كما هو شأن كل خطاب متكرّر، وهو من جهة ثانية وريث تجربة واقعية أثبتت دائماً أن وحدة المشاعر لا تعني القابلية للوحدة السياسية، وأن الإسلام دين الأمة؛ لكن لا الدين ولا الأمة مهيان إلى أن يختزلا في دولة واحدة. وعليه، فإن إسلام المؤسسات التقليدية يطرح على نفسه توجيه الدولة أكثر من الوصاية عليها، وإرشاد الأمة أكثر من عدّ نفسه الجماعة القائمة بحقيقتها وجوهرها، وهو الأكثر قابلية للتفاعل مع الكيان المحدود المسمى بالوطن، دون أن يختزل التوجيه والإرشاد في حدود الوطن، أو يصبغ خطابه بخاصيات وطنية. فالأمة المفتوحة تتجاوز عنده الحدود الجغرافية والسياسية للدولة القائمة، فهذه جزء من تلك؛ لكن الواقعية المتوارثة - بفضل قرون من التجربة - تجعله حريصاً على ألا يفرض على الكل خاصيات الجزء ولا على الجزء خاصيات الكل.

هذه المرونة والواقعية ليستا خطأً مستقيماً مرسوماً مرة واحدة وإلى الأبد، فإذا تأزمت حال الدولة مال خطاب الإسلامي المؤسساتي إلى حماية نفسه من تداعيات أزمته بتغليب مفهوم الأمة، وإذا تأزم حال الأمة مال على العكس إلى تكثيف اهتمامه بواقع الوطن كيلا يتحمّل عجز الأمة. وبما أن أزمات الوطن هي الأكثر تواتراً فإن استعمال مفهوم الأمة يحوز الغلبة في خطابه؛ كي يحافظ على نقاوة المعيار من دنس التجربة الأنية، ويصرف الجهد في بناء المعيار المجرد بدل تحليل الواقع المتغير.

ومن المرجح أن الثورات العربية ستدفع إلى مزيد من دعم حضور «الأمة» عرضاً وطلباً في السوق الاصطناعية والمفهومية؛ لأن الفترات الثورية تدفع إلى البحث عن المعيارية، إما توكيماً من عنف الثورة أو تجسيداً لمتطلباتها إذا ما حصلت. ويترتب على ذلك حضور أكبر للمؤسسات التقليدية في توجيه الشأن العام باعتباره شأن الأمة لا شأن الدولة.

وأخيراً نبلغ الطبقة العليا من المماهة بين الأمة والدولة مع حركات الإسلام السياسي التي لا تكتفي بأن تكون الأمة شعوراً تلقائياً، ولا ترضى بأن ينفصل معيار الأمة عن واقع الدولة، أو يكون الإسلام ديناً وأمةً دون أن يكون ديناً ودولة. فهي ترى الانتماء الثقافي عاملاً سالباً ما لم يتضمن الانتقال من الموروث إلى المنشود، ومن المتعارف عليه إلى ما يحدده الأوصياء. وهي تطرح السؤال الذي تطرحه كل الأصوليات: هل نحن مسلمون؟ وهل نحن جديرون بالانتماء إلى أمة الإسلام؟ فتضع حدوداً فاصلة بين مسلم وآخر وبين انتماء وانتماء، وتصبح الأمة الماضي المفترض للجماعة، والجماعة المشروع المستقبلي للأمة، أما في الحاضر فلا أمة بعد أن انهارت الضوابط والأركان. وعلى خلاف ثنائية الأمة المعيار والدولة الواقع في الإسلام المؤسساتي، فإن الإسلام السياسي يحسم كل المقابلات الثنائية ليحولها إلى مسار خطي تطوري؛ فالجماعة تقيم الدولة والدولة تستعيد الأمة، والجماعة مشروع أمة ضائعة والدولة أول بعث لأمة منشودة.

مفهوم الأمة تتجاذبه حينئذ هذه الأطراف الثلاثة، وسيكون لنتيجة هذا التجاذب الأثر الأكبر في تحديد مصائر الدول، بين أن تكون دول الإسلام الثقافي؛ فتشمل الجميع حتى الأقليات غير المسلمة التي عاشت



في ظل الثقافة والتجربة الإسلاميين، أو تكون دولة الإسلام بالمعنى المعياري؛ يفصل فيها شأن المسلمين عن غير المسلمين، بل يفصل فيها بين أتباع مذاهب الإسلام نفسه، فإما أن تعود الدولة إلى نظام الملية القديم أو تتشظى حسب الملل والمذاهب، أو تكون دولة المسلمين بالمعنى الأصولي، فتفرض الجماعة الناجية والفرقة المعصومة معياراً واحداً يشمل الجميع. من المرجح أن تسرع الثورات العربية في تحديد المسار في العقود القادمة، سواء في البلدان التي تشهد مدّاً ثورياً أو البلدان الأخرى التي ستتأثر أيضاً بالمستجدات باعتبارها جزءاً من الأمة وتداعيات أحداثها.